

«مناقشات جيدة وغنية المضمون»! قال الروس.
«مناقشات بناءة»، قال بومبيو.
ترى ما الذي جرى حتى يكون التقييم إيجابياً من الجانبين
 بهذا الشكل؟

نحو نركل عادة على سوريا لأن الموضوع يتعلق بامتنا الوطني. لكن الكبار يبحثون القضايا المتعلقة بالاستقرار الاستراتيجي. قد يشير التقييم الايجابي للقاء الذي جرى في سوتشي الأسبوع الفائت بين بوتين وبومبيو، أن هناك تقدماً ما في إطار الاستقرار الاستراتيجي، لعل ما ساعد على حصول هذا التقدم عدة عوامل ضاغطة على واشنطن، منها الحكم الجديد في أوكرانيا وتمسك أوروبا بالاتفاق النووي الإيراني وانتهاء تراكم من ضغوط انتخابات الكونغرس.

من أهم قضايا الاستقرار الإستراتيجي في أوروبا هي قضية توسيع الناتو شرقاً. فقد أصبح الناتو على حدود روسيا في ستونيا ولاتفيا وليتوانيا شمالاً وصولاً إلى بلغاريا وتركيا جنوباً، وتخشى موسكو من محاولات واشنطن لضم فنلندا وأوكرانيا، وهو خط أحمر بالنسبة لها، لأن ذلك سيؤدي إلى خنق روسيا وإغلاق منفذها الوحيد إلى بحر الشمال. هناك أيضاً قضية انسحاب أميركا من معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية الهجومية «ستارت» ومسألة الدفاع الصاروخية.

وتقع اتفاقية «ستارت ١» بين الولايات المتحدة الأميركيّة والاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ في عهد الرئيسين الأميركي رونالد ريغان والsoviet ميخائيل غورباتشوف، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ عام ١٩٩٤ وانتهت بيازالة ٨٠ بالمئة من جميع الأسلحة الموجودة عام ٢٠٠٥، وهي تعتبر أكبر وأعقد معاهدة للحد من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات في العالم.

وباما أصرت على أن الدرع الصاروخية هي مسألة دفاعية، لكن أوباما وعد عندها بأن لا يضع المرادارات في جمهورية التشيك وإنما على السفن في البحر، ويمكن الخلاف الروسي للأميركي بهذاخصوص في نسبة تفسير مسألة السلاح الداعي والهجومي بسبب اختلاف الجغرافية، فالقواعد العسكرية الأميركية تراها أميركا دفاعية بما في ذلك الدرع الصاروخية على الرغم من أنها موجودة على حدود روسيا في دول الناقر، في حين لا توجد قواعد روسية على حدود أميركا. لكن هذا كله توقف الآن بسبب انسحاب ترامب من المعاهدة كي يحصل على شروط أفضل.

إن الاستقرار الإستراتيجي إذا تم الاتفاق عليه قد يسهل التوافق في قضايا عالمية أخرى بما فيها، وهو ما يهمنا، قضايا الشرق الأوسط أي حول المسألة السورية، وليس العكس.

الاحتلال يبدأ بتحصين المستوطنات وتوقعات بجولة تصعيد جديدة الفلسطينيون يدعون لعقد مؤتمرات دولية للخلاص من الاحتلال لا التطبيع معه

فِلَسْطِينُ الْمُحْتَلَةُ |
مُحَمَّدُ أَبُو شَبَابٍ - وَكَالَّات

توالت ردود الأفعال الفلسطينية المتباينة من بورصة البحرين التي ستعقد يومي ٢٦-٢٧ الشهر المقبل بتخطيط ودعوة الادارة الأميركية مؤكدين أن هذه الـ هي تصفية للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتتمثل حلقة جديدة حلقات التطبيع العربي مع الاحتلال، وتلبية لرغبات واشنطن لتطبيق ص

والاتحاد بدعوة إدارة ترمب لورشة عمل اقتصادية لدعم السياحة في الأراضي الفلسطينية والازدهار في البحرين يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران ١٩ تحت ادعاءات كاذبة ومخادعة، مما رأى هذه الإدارة كل شيء للاستفادة في كل ما يشجع الاستيطان والاحتلال عدا السلام والالتزام بقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية يجب أن تعتمد عليها خطتها للسلام في الشرق الأوسط.

نشاط لافت للجيش الإسرائيلي عند حدود لبنان

وكانت إسرائيل أعلنت مطلع كانون الأول ٢٠١٩، أنها استحملت بحثها عن اتفاق حزب الله اللبناني، مدعاية أنه يسعى من خلالها للتلسلل إلى أراضيها. وأطلقت عملية واسعة لتدمير هذه الاتفاقيات الحدودية، ما أثار مخاوف من اشتغال الموقف بين الطرفين. وبنت إسرائيل منذ نيسان ٢٠١٨، جداراً إسمنتياً فاصلاً عند الحدود مع لبنان، مقابل طريق كفركلا - العديسة. يأتي ذلك، في وقت يدور الحديث في لبنان عن «مفاوضات غير مباشرة» مع الجانب الإسرائيلي في ملف ترسيم الحدود البرية والبحرية، ارتباطاً بمفاوض التقسيم عن الغاز والنفط، برعاية الأمم المتحدة «اليونيفيل جنوب لبنان» ومشاركة أميركية، وسط مخاوف من انسحاب التوترات الإيرانية - الأميركية، إلى لبنان.

نون الجيش الإسرائيلي منذ صباح أمس الأربعاء، بأعمال فرق وتوسيع عند الحدود اللبنانية، وفق ما أفادت الوكالات وطنية للإعلام.

وصلت ورشة عسكرية إسرائيلية، مزودة بعدد من المفاجئات، وبذلت بأعمال توسيع الطريق العسكري التقليدي الذي يربط محور العباسية بالطرف الغربي لبلدة الغجر الحدودية، حيث قامت الورشة برفع سواتر ترابية، عند الجهة الغربية طريق، في مواجهة المناطق اللبنانية المحترمة المقابلة. وفق الأعمال، تحليق لطائرة استطلاع إسرائيلية في أجواء منطقة العرقوب.

تقدمت قوة من جيش الإسرائيلي الثلاثاء على فتح البواب الحديدي في الجدار الإسماعيلي عند محله العبارة، مقابل طرفيّي كفركلا - العبيسة قضاء مرجعيون جنوب لبنان، وقد نفذ عملية تفتيش بين السياج التقني والجدار الإسماعيلي، من دون تسجيل أي خرق للخط الأزرق.

سفن حربية إيرانية إلى المياه الدولية

في سياق متصل قال نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي رياشكوف، أن الولايات المتحدة وبعض حلفائها يقومون بخطوات لها علاقة باليمن.

ودعا رياشكوف في تصريح صحفي، إلى عدم «تأزيم الوضع في منطقة الخليج، كما تفعل الولايات المتحدة وبعض حلفائها»، وأكد أن الخطوات الأخيرة، التي قامت بها إيران لا تتناقض مع الاتفاق النووي، مضيفاً إن الوقت قد حان لعقد لجنة مشتركة وبحث جملة المسائل المتراءكة.

في هذه الأثناء أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي أن بلاده مستعدة للالتزام بتنفيذ الاتفاق النووي على غرار التزام فرنسا وبقى الشركاء الأوروبيين به مبيناً أن التزامهم مجرد ادعاء.

وقال موسوي متهماً في رد على تصريحات نظيره الفرنسي الذي دعا إيران إلى الالتزام بالاتفاق النووي أن «إيران لديها الاستعداد لدعم الاتفاق النووي والالتزام به بنفس الطريقة التي دعمت فرنسا وشركاؤها الأوروبيون الاتفاق طوال العام الماضي... كما أنها مستعدة لبذل كل ما يسعها لتنفيذها بشكل دقيق، مثل فرنسا».

قالت وكالة «فارس»، أمس أن الجيش الإيراني يسعد لإرسال قطع من الأسطول الحربي رقم ٦٢ إلى المياه الدولية، خلال الأيام المقبلة.

وذكرت الوكالة أن الأسطول كان قد أ杰ز مهمات لحماية السفن التجارية ونقلات النفط الإيرانية إلى مياه خليج عن.

وأوضحت أن الأسطول مكون من المدمرة «بایندر» والبارجة «بوشهر» والبارجة «لوان»، وأن الأسطول سيقوم بمهمات بحرية ودوريات تفقد أمنية والتصدي للقرصنة في المياه الدولية.

من جهة أخرى قال رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني، فلاحت بيشه، إن موافقة مجلس التعاون الخليجي على إعادة انتشار القوات الأميركية في الخليج يهدف إلى شن حرب في المنطقة.

وأضاف في تصريح صحفي، أمس، أن سياسة إيران هي عدم البدء في الحرب، وأي حادث في المنطقة ليست ضمن سياساتنا، ونفي وجود أي جماعة في المنطقة تحارب بالوكالة عن إيران.

ووافقت السعودية وعد من دول مجلس التعاون الخليجي، الأسبوع الماضي، على طلب من الولايات المتحدة لإعادة انتشار قواتها العسكرية في مياه الخليج العربي، وعلى أراضي بعض الدول الخلحية.

ترامب وتجول اقتصادي جديد تجاه الصين

رفضت التعليق على المسألة، لكن الشركة الأميركيّة حذفت كمبيوتر MateBook «هواوي» المحمول «X Pro» من متجرها الإلكترونيّ. وانضمت بذلك «مايكروسوفت» إلى مجموعة الشركات الأميركيّة، التي أوقفت تعاونها مع «هواوي» وأولها «غوغل»، التي علقت خدمات تحديث أدواتها على أجهزة «هواوي» الجديدة، وجاء ذلك بعدما تم إدراجها على القائمة السوداء للتجارة في الولايات المتحدة.

في هذه الأثناء قال وزير الخارجية الصيني وانغ بي أمس إن الضغوط الأميركيّة على الشركات الصينية مثل عملاق التكنولوجيا هواوي هي تنمر اقتصادي وخطوة تستهدف عرقنة تطوير البلاد.

وقال وانغ في بيان بموقع وزارة الخارجية على الإنترنت «استخدام القوّة الأميركيّة للضغط على المشاريع الصينية الخاصة، مثل هواوي، هو تنمر اقتصادي نموذجي».

وأضاف في بيان آخر أن الصين تركت الباب مفتوحاً لإجراء مفاوضات تجارة مع الولايات المتحدة لكنها لن تقبل بأي اتفاقيات غير متكافئة.

وكالت

كما رحّلت صحيفة «بلومبرغ» بدخول أربع شركات صينية أخرى في القائمة الأميركيّة السوداء، وعلى رأسها ثالثي أضخم صانع لمعادن الرقابة الأمنيّة، Zhejiang Dahua. وكما هو الحال بالنسبة لكبرى شركات الاتصالات الصينية، «هواوي»، ترجم التقارير الأميركيّة اعتبار «Hikvision»، تهديداً للأمن القومي الأميركي، تبعاً لصلاتها المزعومة بالحكومة الصينية، بحسب تقدّرات البيت الأبيض.

إلى ذلك أفادت صحيفة «كوميرسانست» بأن شركة «مايكروسوفت» الأميركيّة قررت وقف التعاون مع «هواوي»، وذلك بعدها أوقفت شركات أميركيّة أخرى التعاون مع عملاق التكنولوجيا الصيني، وفي مقدمتها «غوغل».

وسيطرت قيود «مايكروسوفت» على قطاعات الإلكترونيّات الاستهلاكيّة والمنتجات المقدمة لقطاع الأعمال، في أجهزة «هواوي»، التي تستخدم نظام التشغيل ويندوز وبرنامـج التخزين Huawei Cloud.

وأضافت «كوميرسانست»: أن كلاً من «مايكروسوفت» و«هواوي»

القمع، التي تمارسها بكين ضد أقلية الإيغور في غرب الصين». وبحسب «بلومبرغ» فإن الخطوة ستتصعد التوترات بين واشنطن وبكين، وتطرح تساؤلات حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستواصل ملاحقة المزيد من الشركات الصينية.

وكانت إدارة ترامب حظرت الأسبوع الماضي على الشركات الأميركيّة التعاون مع «هواوي» في الوصول إلى التكنولوجيا الأميركيّة. في خطوة انعكست سلباً على أسمهم شركات صناعة الرقائق الأميركيّة من «كوكوم» إلى «إنتل»، كما أنها تهدّد النمو الاقتصادي العالمي.

وكانت تقارير جديدة تحدثت عن وجود احتمالية كبيرة لإدراج شركة «Hikvision» و«Dahua»، الصينيتين، في القائمة السوداء الأميركيّة، إلى جانب «هواوي»، وذلك خلال الأسبوع القليلة القادمة.

وتتبرّأ هاتان الشركاتان الصينيتان من أكبر الشركات العالمية المصنعة لمعدات الرقابة بالفيديو، حيث كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» عن إمكانية فرض عقوبات على «Hikvision»، والحادي من تعاوـنها مع الشركات التقنية الأميركيّة.